

Aristotle's Theory of definition

Dr. Ebraheem Razouk^{*}

Dr. Hana Aljazr^{**}

Nebal. M. Naseef^{***}

(Received 25 / 7 / 2019. Accepted 8 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

Through this research we try to concentrate on an essential and important issue in ancient logic which is the theory of definition related to Aristotle . where we are going to discuss the definition related to Aristotle in details, and try to clarify his point of view if his definition is real or nominal. and if the definition in his point of view for species or individuals and this means if it refers total perception or partial individual and if it refers to the quiddity of a thing or to show its properties.

And we will try to show his opinion of predicable and if they have an existence outside or they are only names haven't any existence outside minds.

Key words: quiddity, real definition, deference, accident, Theory of Definition.

^{*} professor, philosophy department, Faculty of Arts and humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria

^{**} professor in philosophy department, Faculty of Arts and humanities, Damascus university, Damascus, Syria.

^{***} PhD student, Department of philosophy, faculty of Arts and humanities, Tishreen university, Lattakia, Syria.

نظرية التعريف عند أرسطو

د. ابراهيم رزوق*

د. هنى الجزر**

نبال منير ناصيف***

(تاريخ الإيداع 25 / 7 / 2019. قبل للنشر في 8 / 10 / 2019)

□ ملخص □

نحاول من خلال هذا البحث التركيز على مسألة أساسية وهامة في المنطق القديم هي نظرية التعريف عند أرسطو، حيث أننا نتناول فيه التعريف عند أرسطو بشكل مفصل ودقيق . و نحاول أن نبين ما إذا كان التعريف عنده تعريف للشيء أم تعريف لاسمه، وهل التعريف عنده للأنواع أم للأفراد أي هل يتناول المدرك الكلي أم الفرد الواحد الجزئي، وهل يدل على ماهية الشيء أم أنه يقتصر على ذكر خواص هذا الشيء. ونحاول أن نبين موقفه من الكليات وهل لها وجود في الخارج أم أنها مجرد أسماء لا وجود لها خارج الأذهان.

الكلمات المفتاحية: الماهية، الحد الحقيقي، الفصل، العرض، نظرية التعريف .

* أستاذ ، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** أستاذ ، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

*** طالبة دكتوراه، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مقدمة

لا ريب أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبت على معركة سلاميس البحرية بين القوة الفارسية واليونانية والتي انتصر فيها اليونان وما نتج عن هذا الانتصار من انقلاب في الأوضاع السياسية، هذا الانقلاب المتمثل في نهاية حكم الأوليغارشية وبداية حكم الديمقراطيين على المستوى السياسي، وفقدان الأوليغارشيين الكثير من مكتسباتهم الاجتماعية وحقهم في الحكم لصالح الطبقات الأدنى على المستوى الاجتماعي، كل ذلك أدى إلى بروز تيار السفسطائيين الفلسفي الذي أراد التعبير عن هذا التغيير في القيم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية.

لقد كان لميلاد السفسطائية ظروفًا وتطورات سياسية واقتصادية، إذ أبرمت أثينا معاهدة سلام مع الفرس، وهيمنت بحرياً بفعل قوة أسطولها، وقد نتج من كل هذه التحولات ميلاد روح نقدية لدى الإغريق تخصّ معايير الحقيقة وهل هي حسية أم عقلية، وما هو مدى مشروعية المعرفة الحسية، ومع كل ذلك دفع السفسطائيين لانتهاج طريق في المعرفة يعتمد على المعرفة الحسية الظنية. وأصبح الإنسان هو معيار المعرفة وأساسها لذلك جاء سقراط ومن بعده وكان المطلب الأساسي يتلخص في ضبط التصورات ووضع الشروط اللازمة لتغدو المعرفة الموضوعية العقلية أساساً لكل معرفة، فشرع بالدعوة لإيجاد التصور الكلي، على عكس السفسطائية.

لقد دافع بروتاغوراس من خلال خطابه على بناء التصور الذي يعود في تعريفه ومعناه لمواضع لغوية تخص الإنسان الفرد، ما يعني تغير التصورات والمفاهيم بتغير البشر، وبما أن البشر كثير فالحقيقة متكررة.

وفي مسألة دفاع بروتاغوراس عن كثرة التصورات للمفهوم الواحد، يقارن بروتاغوراس بين المفاهيم والتصورات الناتجة من الواقع والمفاهيم الناتجة من التصورات الهندسية والرياضية، وكيف أن الأولى متكررة والثانية واحدة عند جميع الناس. ويرى بروتاغوراس نتيجة هذه المقارنة بين التصور الواقعي المتكرر والتصور الرياضي الواحد أن مصدر الاختلاف بينهما هو أن التصور الواقعي مصدره الحس المتغير أما التصور الرياضي فهو غير موجود ومن صنع العقل. فالتصورات الرياضية لا تملك وجوداً واقعياً وهذا هو سبب واحديتها وعدم تكررها على عكس التصورات الحسية المتغيرة، وهذا ما جعل جميع التصورات ممكنة وصحيحة، ما يعني أن السفسطائيين أطاحوا بمبدأي الهوية وعدم التناقض الذي حكم التصورات في المنطق الأرسطي لاحقاً.

يمكننا القول أن منهجاً كهذا لمعنى التصور والمفهوم جعل الحكم المنطقي مستحيلًا وفتح الباب على مصرعيه لفنون الخطاب المغالطي والجدلي.

ولعلنا لا نبالغ أن نظرة السفسطائيين لمبحث الحدود والتصورات ورد سقراط الباحث عن الماهية والجوهر وكذلك أفلاطون الذي حاول نقد النظرة السفسطائية في خمس محاورات كاملة كل ذلك ساهم وبشكل فعال في تقديم نظرية التعريف الأرسطية القائمة أساساً على مبادئ العقل الثلاث (الهوية، وعدم التناقض، والثالث المرفوع).

وفي مقابل نظرية المعرفة السفسطائية القائمة على المعرفة الحسية برزت نظرية التعريف عند أرسطو والقائمة أساساً على جهود أساتذته (سقراط و أفلاطون) كأفضل رد عليها.

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز دور نظرية التعريف عند أرسطو وأثرها في أحكام الناس وتعاملاتهم مع الأشياء، كما تكمن أهمية هذا البحث أنه جزء من مبحث أعم منه هو مبحث التصورات وفي دوره ببيان القول الشارح للوصول

للمجاهيل، كما تكمن أهميته في الكشف عن المنحى الفكري للمنطقي هل هو من أنصار المدرسة الواقعية أم من أنصار المدرسة الاسمية وفي كونها الأساس الذي يبني عليه المنطقي مباحثه المختلفة في التصديقات. أما الهدف من هذا البحث فهو تبيان الدور الذي تلعبه هذه النظرية في ضبط الطرق والقواعد التي تدرك وتعرف بها الأشياء، والدور الذي تلعبه في الوصول إلى المجهولات التصورية والغوص في حقيقتها الدفينة وبيان ماهياتها الكلية.

منهجية البحث

المنهج الذي اتبعناه هو المنهج التحليلي والمنهج التركيبي، حيث أننا قمنا من خلالهما بدراسة وتحليل النص الأرسطي إلى مكوناته الأساسية ومن ثم النظر فيه وإعادة تركيبه مستعينين في ذلك ببعض الدراسات الحديثة المتخصصة.

الدراسات السابقة حول الموضوع

بحسب اطلاعنا لا توجد دراسة أكاديمية تناولت هذا الموضوع، فلم نجد كتاباً أو رسالة حملت عنوان نظرية التعريف عند أرسطو، وإن كان يوجد كتباً تناولت من بين ما تناولته هذا الموضوع بصورة عامة، إلا أنها لم تتناول إلا جانب محدد منه، وستكون هذه الكتب مراجع هامة لبحثنا، مما يعني أن تناولنا لهذا الموضوع أمر مشروع تماماً.

النتائج والمناقشة

التعريف عند أرسطو: هو البحث عن الماهية، وهو غاية علم التصورات وبداية العلم، فكل هدف العلم عند أرسطو تحديد ماهيات الأشياء والغوص في حقيقتها الدفينة¹.

فالغرض من منطق التصورات عند أرسطو هو الوصول إلى المجهولات التصورية²، وهذه المجهولات نتوصل إليها عن طريق نظرية التعريف لكي نتوصل في النهاية إلى المجهولات الماصدية عبر نظرية القياس، فغاية المنطق القياس ولكن القياس يرد إلى قضايا والقضايا إلى مفاهيم والمفاهيم إلى ماهيات يجب أن نحددها عن طريق التعريف، وذلك يكون بشرح حقيقة الشيء المعرف وتوضيح معناه وتحديد الذي يسهل على الناس استخدامه أي أن هذه النظرية شديدة الصلة بمبحث التصورات. فالتعريف عند أرسطو ((هو العبارة التي تصف جوهر الشيء))³. جوهر ماذا؟ جوهر الشيء طبعاً، لأن جوهر الكلمة مداد إذا كانت مكتوبة وموجات صوتية إذا كانت منطوقة فالجواهر الذي يصفه التعريف هو

¹ - النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص198. الماهية هي ما يقع في جواب ما هو، فإذا قلت ما هو زيد؟ وجاءك الجواب بأنه إنسان أو قلت ما هو الإنسان؟ وجاءك الجواب بأنه حيوان ناطق، كان الجواب على هذا السؤال بذاته ماهية الإنسان. وبعبارة أخرى إن الماهية بيان لحقيقة الشيء وذاته التي تميزه عما سواه.

² - يقسم المنطق إلى تصور وتصديق، فالتصور يشتمل على مسائل المعاني والحدود، بينما التصديق يشتمل على مباحث القضايا والأقيسة والبراهين. وهذا التقسيم أساساً لتبويب المنطق. فالتصور هو ادراك للماهية غير حكم عليها بنفي أو اثبات أو بمعنى آخر هو إدراك المفرد إذا كان له اسم فنطق به وتمثلنا هذا الاسم في الذهن كقولنا : إنسان أو كقولنا : أفعل هذا ، فإننا إذ وقفنا على معنى هذا التخاطب فقد تصورناه ، أي تصورنا مفهوم الشيء الذي لا يوجد حقاً في الأعيان بل في العقل، بمعنى أن التصور حصول صورة شيء ما في الذهن فقط ونصل اليه بالتعريف . أما التصديق فهو تصور مصحوب بحكم سواء كان سلباً أو إيجاباً ويكتسب بالقياس كتصديقنا مثلاً بأن الحديد يتمدد بالحرارة ، فإنك ادركت صدق هذه المعلومة بعد أن رتبها ترتيباً منطقياً وعن طريق القياس ، إذ قلت الحديد معدن، والمعادن تتمدد بالحرارة ، إذن الحديد يتمدد بالحرارة.

³ - محمد العبد، عبد اللطيف. التفكير المنطقي، دار العلوم، القاهرة، ص42. زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، الجزء الأول، ص75.

جوهر الشيء المراد تعريفه بالعبرة الكلامية التي ترد في التعريف¹. وليس الأمر في ذلك بقاصر على الفلاسفة اليونان وحدهم، بل ترى كثيرين من الفلاسفة وعلماء المنطق في العصور الحديثة يرون هذا الرأي نفسه في الغرض من التعريف فيقول اسبينوزا (إنه لكي يكون التعريف كاملاً يجب أن يوضح الجوهر الباطني للشيء) وهذا هو بعينه ما يراه كوك ولسن وجوزف وغيرهما من رجال المنطق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين² وجوهر الشيء وماهيته عند أرسطو يتألف من الجنس القريب والفصل، حيث أنه يقول عن التعريف أنه لا يوجد فيه شيء سوى الجنس الأول والفصول³. مما يعني أن غاية منطق التصورات هو الوصول إلى الماهية الذي لا يتحدد سوى بذكر الجنس الأول وفصوله وهذا ما أطلق عليه أرسطو التعريف بالحد فهذا التعريف هو الذي يوصل إلى الماهية حيث أن التعريف بالحد هو وحده المقصود بالتعريف عند أرسطو ويعرفه أرسطو بقوله ((الحد هو القول الدال على ماهية الشيء))⁴.

ويقول أيضاً ((الحد هو قول وجيز منبىء عن ذات الشيء و ماهيته))⁵. فالوصول للماهية هو الغاية التي أرادها أرسطو استكمالاً لمشروع أفلاطون وسقراط وذلك لتقديم الحلول المنطقية لنظرية المعرفة التي أقرها هذا التعريف مقابلاً لنظرية المعرفة الحسية التي استند عليها السوفسطائيين. وقد ميز أرسطو بين الحد اللفظي والحد الحقيقي، فالحد اللفظي يقتصر على الدلالة والمعنى، وحد الأشياء يقتضي أن تكون بالأوصاف الذاتية والألفاظ والمعبر عنها بالألفاظ، فالتعريف بالحد الأرسطي يقع على صورة الشيء الذهنية أي لا يقع على الاسم الذي هو الرمز أو العبارة عن هذه الصورة⁶ فالحد اللفظي لا يبدو أنه من الأهمية بمكان عند أرسطو، ذلك أن الحد اللفظي مثلما يشير إليه مصدره اللغوي هو عبارة عن أصوات ترمز للانفعالات النفسية فإن هذه الرموز تختلف من لغة إلى أخرى وما يبقى قاسماً مشتركاً هو الصورة الذهنية التي ترمز إليها العبارات والأصوات⁷ (وإذن فاختلاف الأصوات والألفاظ والعبارات من لغة إلى أخرى لا يقوم حائلاً دون وحدة الفكر)⁸

فأرسطو تنبه إلى هذين النوعين من التعريف إلا أنه لم يقر إلا بالتعريف الحقيقي

التعريف المنطقي عادة ما يقسم إلى نوعين:

1-تعريف بالحد قال به أرسطو.

2-تعريف بالرسم قال به جالينوس.

¹ - محمود، زكي نجيب. المنطق الوضعي، الجزء الأول، ص52.

² - محمود، زكي نجيب. المنطق الوضعي، الجزء الأول، ص52.

³ - بران، جان. أرسطو والقيون، ترجمة جورج أبو كسم، الأبدية للنشر، دمشق، 1994، ص60.

⁴ - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، ترجمة أبي بشر متى بن يونس القناني، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص494. وانظر أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثالث، ترجمة أبي بشر متى بن يونس القناني، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص716، 721.

⁵ - ابن رشد. تلخيص منطق أرسطو، المجلد الثاني، تحقيق جبار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص463.

⁶ - محمود، أحمد ولد محمد. المنطق وأصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص448. النشر، علي سامي. مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص62.

⁷ - محمود، أحمد ولد محمد. المنطق وأصول الفقه، ص449.

⁸ - الجابري، بنية العقل العربي، ص387.

ثم حاول الشراح الاسكندريون إضافة بعض الشروح على نظرية التعريف الأرسطي ونظرية التعريف بالرسم التي قال بها جالينوس، فقسموا كلاً من كلاً من الحد والرسم إلى تام وناقص¹.

فالتعريف بالحد ينقسم إلى قسمين:

1. **تعريف بالحد التام:** يقوم على تعريف الشيء بجنسه القريب وفصله، أي أنه يقوم بذكر جميع الصفات الذاتية للشيء المعروف بحيث يصبح جامعاً شاملاً ينطبق على جميع أنواع الشيء المعروف ومانع (مستبعد) يمنع دخول أي فرد من الأفراد الذين لا ينطبق عليهم معنى اللفظ تحته كقولنا الإنسان حيوان ناطق فهذا التعريف جامع لجميع أنواع النوع الإنساني ومستبعد لما عداهم من أفراد أنواع الحيوان، فيدخل في تعريف الإنسان كل الأنواع التي تدخل في جنسه القريب مثل الطائر والسبع والحيوان الأليف... ولكنه عندما أضاف للجنس القريب الفصل الخاص به وهو صفة جوهرية تغير جنس قريب عن آخر، فالجنس يجمع الإنسان ويدخله في التعريف جنباً إلى جنب مع بقية الأنواع، لكنه في الفصل يمنع هذه الأنواع من الدخول في التعريف بذكر خاصية جوهرية تميز هذا النوع عما سواه من بقية الأنواع فغداً التعريف جامعاً مانعاً

2. **تعريف بالحد الناقص:** وهو تعريف الشيء بجنسه البعيد والفصل أو بالفصل وحده كقولنا الإنسان كائن حي ناطق أو الإنسان ناطق فقط أي أنه يكون تعريف للشيء بذكر بعض ذاتيات الشيء المعروف التي تميزه عن غيره ولكن دون أن تعرفنا على حقيقته على وجه الدقة. وقد اعتبر ناقصاً باعتقادي لأنه استخدم الجنس البعيد وبذلك وسع من دائرة الأنواع التي تدخل في هذا الجنس البعيد فلم تعد أنواع الحيوانات مشاركة للإنسان فقط بل دخل النبات كذلك باعتباره كائن حي إلا أن هذا التعريف موصل لماهية الإنسان المحددة باعتباره كائن ناطق أو عاقل أو أي خاصية جوهرية لا توجد إلا به تمنع دخول أي نوع من الأنواع في هذا التعريف.

والتعريف بالرسم الذي يقوم على ذكر الصفات غير الذاتية أو بعضها للشيء المعروف، لذا فهو لا يعرفنا على طبيعة الشيء (ماهيته) وإنما يدلنا على ما يميزه فقط عن سواه من الأشياء وينقسم إلى قسمين:

1. تعريف بالرسم التام ويكون بذكر الجنس القريب والخاصة كقولنا الإنسان حيوان كاتب، وسمي تاماً لأنه اشتمل على الذاتي والعرضي، ولا يخفى أن التعريف بالرسم التام لا يميز المعروف تمييزاً تاماً عن ما عداه، وإنما يميزه تمييزاً عرضياً، وكذلك فإن هذا التعريف لا يساوي المعروف فهو يؤكد على صفة أو بعض الصفات التي تعرض للمعرف لذلك سميت عرضية كالضحك والكتابة والمشي للإنسان.

2. تعريف بالرسم الناقص ويكون بذكر الجنس البعيد والخاصة أو الخاصة لوحدها كقولنا الإنسان كائن حي كاتب أو هو الكاتب².

فالشيء عند أرسطو يحمل في طبيعته خصائص ذاتية وخصائص عرضية، وهذه الخصائص هي بصفة عامة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه الخمسة لا يمثل ماهية الشيء منها إلا بالجمع بين الجنس والفصل، وهذا

¹ - النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 206. انظر أيضاً ريشتر، نيقولا. تطورات المنطق العربي، الجزء الأول، ترجمة ودراسة وتعليق محمد مهران، دار قباء، القاهرة، طبعة ثانية، 2006، ص 64.

² - حول التعريف بالحد والرسم انظر: محمود، يوسف. المنطق الصوري التصورات والتصديقات، دار الحكمة الدوحة، الطبعة الأولى، 1994، ص 68-70. وانظر مهران، محمد. المدخل إلى المنطق الصوري، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 2012، ص 103-105.

التقسيم لم يضعه أرسطو على هذا الشكل، فلم يكن يدرج النوع ضمن هذه الأجناس وإنما كان يعبر عن النوع بالتعريف أو الحد القائم على الجنس والفصل أي أنه كان يضع التعريف بدلاً من النوع، وكان يطلق على هذا التقسيم اسم نظرية المحمولات، فإذا حكمت حكماً على موضوع ما فإن العلاقة التي تربط الصفة المحكوم بها (وسنطلق عليها اسم المحمول) بالشيء الذي نصفه بتلك الصفة (وهو ما نسميه بالموضوع) لا تخرج في رأي أرسطو عن واحدة من خمس وهي أن يكون المحمول إما تعريفاً للموضوع أو جنساً له أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً وقد طرأ التغيير على هذا التقسيم الأرسطي (التعريف، الجنس، الفصل، الخاصة، العرض) على يدي فورفوريوس¹ إذ استبدل بالتعريف النوع وأصبحت الأقسام هي النوع، الجنس، الفصل، الخاص، العرض²

1. الجنس: عرفه أرسطو بأنه (المحمول على كثير بين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ... كما يليق بنا إذا سألنا عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان... وإذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان وكذلك للثور نكون قد قلنا إن هذين داخلان في جنس واحد بعينه)³، فالحيوان يقال على أنواع كثيرة كالإنسان والثور والسمك.... الخ وإذا سألنا عن أي نوع من هذه الأنواع ما هو فيكون جوابنا بأنه حيوان. وهنا يكون الحمل كون الموضوع من أفراد مفهوم المحمول لكنه مختلف عنه فمفهوم الإنسان غير مفهوم الحيوان، والمحمول هنا (الحيوان) منفصل عن الموضوع (الإنسان) كانفصال الحيوانية عن الإنسان من حيث كونه عاقلاً، ولكنه كذلك داخل في الموضوع مثل دخول صفة الحياة والغريزة الحيوانية للإنسان من حيث هو كذلك.

2. النوع: ويقول أرسطو في النوع ((وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة إلا أنها غير مختلفة في النوع- بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس، وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع))⁴. أي أن النوع عند أرسطو يطلق على أشياء كثيرة من جهة العدد، متفقة في الحقيقة، فالإنسان يطلق على أفراد كثيرين كزيد وعمر وموسى... متفقون في الإنسانية وإذا سألنا ما حقيقة زيد من الناس يقال بأنه إنسان، فالنوع كالإنسان واقع في جواب ما هو الشخص. ويمكننا أن نعتبر مقولة النوع نوع من الموجودات سماها أرسطو بأنها موجودات تقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، فلأنها كليات فهي تقال على ولأنها جواهر فلا توجد في وهي جواهر ثوان، ومن أهم خواص النوع كمحمول على موضوع أنه يثبت صفة الوجود له فعند حملي صفة الإنسانية على زيد، فزيد هنا بالإضافة إلى كونه موضوع القضية الحملية، فإنه كذلك موضوع الوجود، فوجود الشيء في شيء، ليس كجزء منه بل كمقوم له، فالموضوع يفتقر له في تحقيق ماهيته. والنوع عند أرسطو باعتباره جواهر ثوان أولى بالحمل إن كان الموضوع جوهر أول.

3. الفصل: أما الفصل فهو صفة ذاتية تميز الأشياء عن غيرها، ويقال في الشيء إنه يخالف غيره بفصل خاص، وباكتشاف هذا الفصل نقوم بتمييز الشيء عما يشاركه في الجنس أي تمييز نوع من نوع آخر والتعرف على ماهية

¹ - جاء فرفوريوس السوري في القرن الثالث بعد الميلاد ووضع مقدمة للمقولات سماها المدخل إلى كتاب المنطق وهي المعروفة في اللغة اليونانية بإيساجوجي وتعني الكليات الخمس وهي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالإلزام كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصناعة الكتابة بالالتزام

² - محمود، زكي نجيب. المنطق الوضعي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981، ص 53- 55.

³ - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، طبعة أولى، 1980، ص 496-497.

⁴ - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، ص 499.

الأشياء¹ كالناطق بالنسبة للإنسان فإنه يميزه عن غيره من جنس الحيوان فماهية الشيء لا يمكن الوصول إليها عند أرسطو إلا بالجمع بين الجنس القريب والفصل. والحقيقة أن لفظ الماهية مزدج الدلالة، إذ يطلق على ما يتركب من جنس وفصل، كما يطلق على ما به الشيء هو هو فالماهية مساوقة للوجود، مما يعني أن لفظة الماهية عند أرسطو لها مدلول منطقي يعني أن هناك جنس وفصل، ومدلول أنطولوجي من حيث أنها مساوقة للوجود.

4. الخاصة كما يقول أرسطو ((هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجوداً للأمر وحده وراجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك قبول علم النحو للإنسان فإنه مهما كان الإنسان موجوداً فالقابل لعلم النحو موجود مهما كان القابل لعلم النحو موجود فالإنسان موجود))². فالخاصة عند أرسطو وصف عرضي لا ذاتي، يختص به أفراد نوع بعينه ويميزه عن غيره من أفراد جنس الحيوان كالضحك للإنسان فهو وصف عرضي لا ذاتي وهو مع ذلك يميز الإنسان عن غيره من أفراد جنس الحيوان. وبهذا المعنى فإن الخاصة تشكل محمولات لازمة ولكنها غير مقومة للماهية وهي محمولات تصحب الماهية دون أن تكون جزء منها وقد فصل شارح الإشارات³ في مسألة الخاصة باعتبارها محمولات لازمة غير مقومة فقسّمها إلى قسمين من حيث لحوقها بموضوعها:

أ- إما أن تلحق الموضوع لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، مثل قياس المستقيم للخط، أو بقياس الموضوع إلى ما فيه كقياس الضاحك للإنسان.

ب- إما أن تلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الأثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الاثنين.

5. العرض وهو ((الذي يمكن أن يوجد لوحد بعينه كائناً ما كان، وألا يوجد بمنزلة الجلوس، فإنه يمكن أن يوجد لوحد بعينه كائناً ما كان وألا يوجد وكذلك الأبيض فإنه ليس مانع يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرةً أبيض ومرةً غير أبيض))⁴. والعرض يشترط في معناه أنواع جمه كالبياض للثلج وغيره والجلوس للإنسان وغيره وهو ليس داخلياً في ماهية كل فرد وإنما هو عارض لها⁵. ويمثل العرض محمولاً ليس بمقوم للماهية ولا لازم للموضوع، مفارق له مفارقة سريعة أو بطيئة مثل كون الإنسان شاباً أو شيخاً.

وبالتالي فإن الخصائص الذاتية⁶ تشمل الجنس والنوع والفصل أما الخصائص العرضية⁷ فإنها تشمل الخاصة والعرض.

¹ - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، ص520.

² - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، ص495-496.

³ - الطوسي، نصير الدين. شرح الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1983، هامش ص153.

⁴ - أرسطو. منطق أرسطو، الجزء الثاني، ص497.

⁵ - النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص193.

⁶ - الخصائص الذاتية هي المحمول الذي تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها ونعني (بما تتقوم ذات الموضوع به) إن ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به فهو قوامها، سواء كان هو نفس الماهية كالإنسان المحمول على زيد وعمرو، أو كان جزءاً منها كالحيوان المحمول على الإنسان أو الناطق المحمول عليه، فإن نفس الماهية أو جزؤها يسمى ذاتياً وعليه فالذي يعم النوع والجنس والفصل لأن النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الأفراد، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها. انظر النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص189-190.

⁷ - الخصائص العرضية هي المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحقاً له بعد تقومه بجميع ذاتياته، كالضاحك اللاحق للإنسان، والماشي والماشي اللاحق للحيوان. انظر: النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص189-190.

فغاية التعريف عند أرسطو هو أن يبين ماهية الشيء وجوهره، ويكون دالاً على ماهية الشيء إذا كان يجمع مقومات الماهية من الصفات الذاتية المشتركة أي الجنس والخاصة التي تميز الشيء عن أفراد نوعه أي الفصل 1 حيث أن تصور الأشياء عند أرسطو لا يمكن أن يتم إلا إذا عرفت ماهياتها الكلية والتي لا يمكن معرفتها إلا إذا عرفت صفاتها الذاتية.

وهذه الماهيات موجودة عند أرسطو في الخارج مقارنة للموجودات الحسية الطبيعية أي غير منفصلة عن المحسوسات ولا مفارقة لها. حيث أن أرسطو يثبت مادة عقلية مع الجواهر الحسية ويثبت ماهية مجردة كلية مقارنة للأعيان. فالأنواع الموجودة كالإنسان والثور والحصان كلها مشتركة في معنى واحد متحقق فيها على جهة التساوي وهو الحيوانية، فهذه الحيوانية هي أحد الأوصاف التي تقوم بها ماهيات تلك الحيوانات. حيث أن الجواهر المحسوسة إن لم يكن فيها معنى عام

واحد مخالط لها لم تكن موجودة. فالبياض لو لم يكن مخالطاً للأشياء البيض لما كان هناك شيء أبيض أصلاً². وبالتالي فإنه بإمكاننا القول أن أرسطو هو من أنصار المذهب الواقعي³ ذلك أنه يقول بوجود الكليات في الخارج ملازمة للجزئيات.

والتعريف عند أرسطو وأتباعه هو للأنواع وليس للأفراد ذلك أن الأفراد لا تتصف بالثبات وإنما هي في تغير مستمر، فالفرد الجزئي الواحد لا تعريف له لأن تعريف الشيء تحديد لصفاته تحديداً ثابتاً لا زيادة فيه ولا نقصان وأين يكون ذلك التحديد الثابت بالنسبة للفرد الجزئي الذي تتغير صفاته وعلاقاته بغيره كل لحظة من كل يوم في حياته، فهو الآن جالس وهو الآن واقف وهو الآن متكلم وهو الآن طفل وهو الآن طفل وهو رجل إلى آخر ألوف الألوف من صفات الفرد الجزئي الواحد التي يستحيل أن تقع تحت الحصر أما الأنواع فإن ماهياتها أزلية لا تتغير تعريفاتها بتغير الظروف والأفراد، فالتعريف عند أرسطو يتناول المدرك الكلي لا الفرد الواحد الجزئي وبتعريفنا لأي مدرك كلي مثل (إنسان) فقد عرفنا بالتالي كل فرد من أفرادها، لا باعتباره فرداً فريداً له ذات قائمة بذاتها، ولكن باعتباره عضواً في ذلك النوع الذي

¹ - سالم، محمد عزيز نظمي. تاريخ المنطق عند العرب، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983، ص 129.

² - ابن رشد. تفسير ما بعد الطبيعة، الجزء الأول، تحقيق الأب قنواي، دار المشرق، بيروت، د.ت، ص 125.

³ - المذهب الواقعي يطلق على القول بوجود الكليات في الخارج إلا أن هذا القول ينقسم إلى: 1- القول بوجود الكليات في الخارج منفصلة عن الجزئيات وهذا ما قال به أفلاطون. 2- القول بوجود الكليات في الخارج ملازمة للجزئيات وهذا ما قال به أرسطو. وهذا الفرق عبر عنه عبد الرحمن بدوي عندما قال ((وجاء من بعده - سقراط - تلميذه أفلاطون فجعل الوجود الذهني هو الوجود الحقيقي، وقال إن ما عداه من وجود ليس وجوداً حقيقياً فالصور أعلى درجة في الوجود من الأشياء المناظرة التي هي مشاركة للصور في الوجود، وجاء أرسطو فقال بمثل ما قال به هؤلاء، وإذا كان قد حمل على الأفلاطونية فإن حملته لا تخرجه عن التيار الجديد، فعند أرسطو أيضاً الصورة هي الوجود الحقيقي، وإنما الاختلاف بينه وبين أفلاطون هو في وجود هذه الصورة: هل توجد مفارقة للمادة أو لا توجد كذلك؟ فأفلاطون يفرق تمام التفرقة بين عالم الصور وعالم الموضوعات المناظرة لها أو المشابهة لهذه الصور: وعلى العكس من هذا يقول أرسطو: إن الصور لا توجد منفصلة عن الموضوعات المناظرة لها. ولكنه يرى مع ذلك أن الصورة هي الماهية وأن الماهية هي الوجود الحقيقي، وأن المادة ليس لها وجود حقيقي، وإنما كل وجودها بالقوة أما الصور فوجودها بالفعل باستمرار)) بدوي، عبد الرحمن. موسوعة الفلسفة الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1984، ص 175.

عزفناه بتحديد الصفات الجوهرية المشتركة بين أفرادها جميعاً والمقتصرة على هؤلاء الافراد وحدهم دون سائر الطوائف والفئات 1.

وحيث نعرف الشيء فإنما نحلله إلى عنصرين تحليلياً عقلياً لأنها لا ينفصلان في الواقع 2. والتعريف عند أرسطو ومن تبعه لا يكون إلا لما له جنس وفصل فما يمكن أن يعرف عندهم بالحد الحقيقي هو المركب من الجنس والفصل، فما لا تركيب في ماهيته فلا حد له ويقول أرسطو ((الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو فظاهر أن إنسان إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول - الذي تكون هذه فيه- حد لا محالة، إذا كان ليس يمكن أن يكون حداً لأمر غير هذا، لأنه ليس شيئاً آخر غير هذا الذي يحمل على الأمر من طريق ما هو)) 3. وبالتالي فالشيء الذي لا جنس له لا تعريف له وكذلك لا تعريف للشيء الذي لا تفصل الفواصل الجوهرية بين أفرادها. فالحد عند أرسطو لا يتركب إلا من الأجناس والفصول وهذا التركيب يكون على جهة الاشتراط والتقييد لا على جهة الإخبار ذلك أنه لا يحتمل الصدق والكذب وإنما يقيد بعضه بعضاً وفي هذا يقول ابن رشد ((البراهين تركيبها يكون على جهة الحمل، والحدود تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد، فإن قولنا في الانسان حيوان ماشي، ذو رجلين، منتصب القامة، ليس يحمل واحد من أجزاء هذا القول على صاحبه)) 4.

فالتركيب في الحد تركيب تقييدي يصور به حقيقة المحدود في الذهن وبذلك لا حكم فيه ذلك أنه لا يحتمل الصدق والكذب وبالتالي لا برهان لأن البرهان يكون في القضايا التي فيها حكم والحد لا حكم فيه لأنه تصور 5 ويفرد الغزالي مثلاً عن كيفية إصابة الحد التام عن طريق تركيب الجنس والفصل من دون اتباع البرهان فإذا سئلنا عن حد الخمر فنشير إلى خمر معين ونجمع صفاته المحمولة عليه فنراه أحمر يقذف بالزبد فهذا عرضي ونراه ذا رائحة حادة ومرطباً للشرب وهذا لازم فنطرحه ونراه جسماً أو مائعاً أو مائعاً أو سيالاً و شرباً مسكراً ومعتصراً من العنب وهذه ذاتيات. فلا نقول جسم مائع سيال شراب لأن المائع يغني عن الجسم فإنه جسم مخصوص والمائع أخص منه ولا نقول ولا نقول مائع لأن الشراب يغني عنه ويتضمنه وهو أخص وأقرب فنأخذ الجنس الأقرب المتضمن لجميع الذاتيات العامة وهو

¹ - محمود، زكي نجيب . المنطق الوضعي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، طبعة سادسة القاهرة، 1981، ص56-57. فاللفظ الكلي هو اللفظ الذي ينطبق على أكثر من فرد واحد أي أنه يحمل على عدد من الأفراد بنفس المعنى كالإنسان فإنه ينطبق بمعنى واحد على جميع أفراد النوع الإنساني كزيد وعمرو... أما اللفظ الجزئي فهو اللفظ الذي لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه بنفس المعنى أي لا يمكن حمله على فرد واحد بنفس المعنى كقولنا زيد إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لا صفة من صفاته فإن المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة. انظر عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ص51. وانظر الساوي، عمر بن سهلان. البصائر النصيرية، ص8. وانظر محمد مهرا، المدخل إلى المنطق الصوري، ص66-67.

² - محمد العبد، عبد اللطيف. التفكير المنطقي، ص43.

³ - أرسطو. منطق أرسطو، ج3، ص716.

⁴⁴ - ابن رشد. تلخيص منطق أرسطو، المجلد الخامس، دراسة وتحقيق جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص459. وانظر الفارابي. ايساغوجي، ص85. الفارابي، التوطئة، ص61. فالتركيب التقليدي هو التركيب الذي يصح وضع لفظه الذي هو بين أجزائه كأن نقول في تعريف الإنسان، الحيوان الناطق المائت فنقول الحيوان الذي هو ناطق والذي هو مائت، ويسمونه التركيب الناقص ومعنى كونه ناقص أي لا يصح السكوت عليه لأنه لم تحصل به فائدة، وهذا النوع من التركيب هو المعتمد في المنطق الأرسطي في قسم التصورات.

⁵ - الزركشي. البحر المحيط في أصول الفقه، الجزء الأول، ص96. أرسطو. البرهان من منطق أرسطو، الجزء الثاني، ص432.

شراب فتراه مساوياً لغيره من الأشرية فنفسله عنه بفصل ذاتي لا عرضي كقولنا مسكر 1 وبالتالي فإذا قلنا في حد الخمر إنه شراب مسكر وقيل لما كان من المحال أن يقام عليه برهان. كما قال ابن سينا أيضاً بأن التصديق يكون بالتصور والتصور لا يكون بالتصديق 2.

قواعد وشروط التعريف الأرسطي:

يقدم أرسطو في كتاب الطوبيقا قواعد التعريف وهي قواعد يؤدي انتهاكها إلى أخطاء في التعريف 3 فهناك بعض القواعد والشروط التي لابد من توافرها في التعريف الأرسطي، وقد وردت إلينا هذه القواعد من أرسطو مع بعض التعديلات، وهذه القواعد مقاييس ومعايير يمكن بواسطتها مراجعة تعريفاتنا وتوضيحها، كما تساعدنا على تحليل تعريفات الآخرين وتقييمها 4 وهذه القواعد هي:

- 1- يجب أن يعبر التعريف عن ماهية الشيء أي يقرر الصفات الجوهرية للشيء، وهذا الماهية تكون بذكر الجنس والفصل 5 فالجنس يحدد ماهيته والفصل يميزه من بقية الأنواع الداخلة تحته. إلا أن عدد الأجناس التي يمكن أن تدخل في تعريف الشيء لا حصر لها فقد تحتاج إلى ثلاثة أجناس أو أكثر لتعريف شيء من الأشياء، إلا أن ما يجب أن نستعين به في التعريف الأرسطي هو الجنس القريب الذي من شأنه أن يعين على تحديد الماهية وتمييزها بأقرب الطرق، كما يجب أن نستعين في تمييز نوع الشيء بأقرب الصفات المميزة أي نستخدم الفصل النوعي القريب 6.
- 2- يجب أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده، وهذه القاعدة تتعلق بالماصدق 7، بمعنى أن يكون ما صدق صدق القول المعرف والشيء المعرف واحداً 1 أي يجب أن يكون التعريف جامع مانع فكل شيء ماهيته الخاصة فإذا

1 - الغزالي. المستقصى من علم الأصول، الجزء الأول، دراسة وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 46-47، 50

2 - ابن سينا. منطق المشرقيين، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910، ص 9. وانظر: ابن سينا. المدخل من الشفاء، تصدير طه حسين باشا، مرجعة إبراهيم مذكور، تحقيق الأب قنوتاي - محمود الخضيرى - فؤاد الأهواني، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1952.

3 - ماكوفلسكي، ألكسندر. تاريخ علم المنطق، ترجمة: نديم علاء الدين وإبراهيم فتحي، دار الفارابي، بيروت، طبعة أولى، 1987، ص 131.

4 - مهران، محمد. المدخل إلى المنطق السوري، ص 111.

5 - مهران، محمد. المدخل إلى المنطق السوري، ص 111.

6 بدوي، عبد الرحمن. المنطق السوري والرياضي، ص 76.

7 - كل تصور (يصدق) على أفراد و (يفهم) منه مجموعة صفات، فالأفراد الذي يصدق عليهم الكلي يسمون بالماصدق والصفات التي تفهم تفهم من التصور تسمى المفهوم. فالمفهوم هو مجموع الصفات والخصائص الذهنية التي يثيرها اللفظ في ذهن السامع أو القارئ أي مجموعة الصفات أو الخصائص التي يتصف بها نوع من أنواع الموجودات أو شيء ينتمي إلى نوع ما، وتميزه من غيره. وعلى هذا يكون مفهوم اللفظ هو ذلك المعنى الموضوع له والموجود في الذهن، مثال ذلك: - مفهوم لفظ (الإنسان) هو صفاته الأساسية أو الثابتة وهي: كائن حي عاقل.

و الماصدق هو المدلول الخارجي الذي يشير إليه اللفظ أي هو الفرد أو مجموعة الأفراد أو الجزئيات التي يصدق عليها المفهوم (اللفظ)، مثال ذلك: ماصدق لفظ (الإنسان) هو كل البشر الماصدق لفظ (مثلث) هو: المثلث القائم الزوايا، المثلث المنفرج الزوايا، المثلث الحاد الزوايا ... الخ.

أما العلاقة بين المفهوم والماصدق، فهناك علاقة وثيقة على اعتبار أن ماصدق اللفظ هم الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهومه. ويمكن القول أن كل زيادة في صفات (الجوهرية خاصة) المفهوم يتبعها نقص في الماصدق، كما أن كل نقص في صفات (الجوهرية الخاصة) المفهوم يتبعها زيادة في الماصدق، والعكس صحيح، بمعنى أن كل زيادة في عدد الماصدق يتبعه نقص في صفات المفهوم وكل نقص في عدد الماصدق يتبعه زيادة في صفات المفهوم، مثال ذلك:

فإذا ما عرّف بها منع ذلك من اشتراك أشياء أخرى فيه من نوع آخر، ولما كنا نعرف الشيء بماهيته المشتركة بين كل الأفراد الذين ينطبق عليهم الاسم فإن التعريف يجمع بين كل أفراد المعرفة². وأما إذا كان التعريف لا يدخل فيه بعض أفراد المعرفة قيل إنه غير جامع كتعريف الإنسان بأنه حيوان يقول الشعر فإنه يخرج منه ما ليس بشاعر وهو كثير، وإذا كان التعريف لا يمنع من دخول الغير فيه قيل إنه غير مانع كتعريف المثلث بأنه سطح مستوٍ محوط بخطوط مستقيمة فإنه يدخل فيه المربع والمستطيل فيكون غير مانع. ومن هنا يترتب على هذا الشرط بطلان التعاريف الآتية:

أ- التعريف بالأعم لأن التعريف لا يكون مانعاً، مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي.
ب- التعريف بالأخص لأن التعريف بالأخص لا يكون جامعاً مثل تعريف الإنسان بأنه الحيوان الذي يتجول في الأسواق.

ت- التعريف بالمباين لأن التعريف المباين للماهية لا يعرفها لعدم الصدق من الجانبين فلا يصح أن نقول الإنسان حيوان مفترس لأنه تعريف يغير الماهية ويخالفها³.

3- لا يجب أن يكون التعريف دائرياً، أي لا يجب أن يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة وبعبارة أخرى لا يجب أن يشتمل التعريف على اسم لشيء من الأشياء المراد تعريفها⁴ كتعريف المتحرك بأنه ما ليس بساكن.

4- لا يجب أن يكون التعريف مجازياً أو غامض العبارة أي لا يجوز استعمال ألفاظ غريبة أو مجازية، لأن المطلوب من التعريف أن يكون أوضح من الشيء المعروف⁵.

5- يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به وهذا ما يحدث غالباً عند التعريف بالمتضايين أو المترادفين كأن نقول الزوجة مالها زوج كما يجب الاحتراز عن التعريف بما هو أعمض وأخفى من الشيء المعروف أي لا يفهم إلا بمعرفة المعروف.

أسباب الأخطاء الواقعة في التعريف الأرسطي:

يقع الخطأ في التعريف الأرسطي بسبب التباس ما هو عرضي للشيء المعروف بما هو ذاتي، وبالتالي قد تؤخذ تلك العوارض على أنها ذاتية لذلك الشيء المعروف. وربما يؤخذ الجنس البعيد على أنه قريب أو الفصل على أنه جنس. وقد يقع الخطأ عند فقدان شرط من شروط التعريف الأرسطي.

وبالتالي فإن الأخطاء الواقعة في التعريف الأرسطي تأتي من ثلاث أسباب⁶:

1- أخطاء واقعة في الحد بسبب عدم تطبيق قواعد التعريف تطبيقاً سليماً.

2- أخطاء واقعة في الحد من جهة الجنس وهي كثيرة وأهمها:

إذا كان المفهوم واسعاً فإن الماصدق ضيق كقولنا كائن حي يتحرك عاقل فهو يصدق على الإنسان.

وإذا كان المفهوم ضيقاً فإن الماصدق يكون واسع كقولنا كائن فهو مفهوم ضيق لأنه يتكون من حد واحد لكن ماصدقه واسع أي أنه يصدق على الإنسان، الحيوان، النبات، الجماد.

¹ - النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص 200.

² - محمود، زكي نجيب. المنطق الوضعي، الجزء الأول، ص 76.

³ - محمود، يوسف. المنطق الصوري التصورات - التصديقات، ص 72 - 73.

⁴ - مهران، محمد. المدخل إلى المنطق الصوري، ص 110.

⁵ - مهران، محمد. المدخل إلى المنطق الصوري، ص 111.

⁶ - الغزالي. المستصفى، الجزء الأول، ص 54 - 55.

- أ- أن يؤخذ اللازم للشيء على أنه جنس له كقولنا في تعريف الإنسان بأنه موجود ناطق مع أن الوجود لازم للإنسان وليس بجنس له.
- ب- أن يوضع الفصل مكان الجنس كتعريف العشق بأنه إفراط المحبة، فقد استعملت كلمة إفراط التي هي الفصل في موضع المحبة التي هي الجنس فالإفراط يفصلها عن سائر أنواع المحبة. أن يوضع النوع بدل الجنس كقولنا الشر ظلم الناس مع أن الظلم هو نوع من الشر.
- ت- أن توضع المادة (المحل) مكان الجنس كتعريف السيف بأنه حديد يقطع به بدلا من تعريفه بأنه آلة يقطع بها، فالحديد هو مادة السيف (محل الصورة) أما الآلة فهي الجنس الداخل تحته السيف.
- ث- أن يؤخذ الجزء بدل الجنس كما يقال في حد العشرة إنها خمسة وخمسة.
- 3- أخطاء واقعة في الحد من جهة الفصل وأهمها أن توضع الخاصة أو اللازم أو العرض مكان الفصل كتعريف الأوربي بأنه إنسان أبيض والزنجي بأنه إنسان أسود فقد وضعت الخاصة اللازمة وهي البياض للأوربي والسود للزنجي مكان الفصل. ومن الأخطاء الواقعة في الحد من جهة الفصل أن يوضع الجنس مكان الفصل.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. التعريف عند أرسطو يكون ببيان جوهر الشيء وماهيته، فهو يهتم بالشيء في ذاته وحقيقته لا باسمه.
2. الغرض من التعريف عند أرسطو هو معرفة الماهيات الموجودة، وهذه الماهيات مركبة لامحالة من الجنس والفصل.
3. الكليات عند أرسطو موجودة في الخارج ملازمة للجزئيات وبالتالي يمكننا القول أن أرسطو من أتباع المذهب الواقعي.
4. التعريف عند أرسطو هو للأنواع وليس للأفراد، ذلك أن الأنواع ماهياتها أزلية لا تتغير تعريفاتها بتغير الظروف والأفراد، أي أن التعريف الأرسطي يتناول المدرك الكلي لا الفرد الواحد الجزئي.
5. التعريف بالحد لا يكتسب بالبرهان عند أرسطو، ذلك أن البرهان يكون في القضايا التي فيها حكم أي إخبار يحتمل الصدق والكذب والحد لا حكم فيه لأنه تصور.

المصادر والمراجع المستخدمة في البحث:

1. أرسطو، العبارة ضمن كتاب منطق أرسطو، الجزء الأول، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، طبعة أولى، الكويت، الطبعة الأولى، 1980.
2. أرسطو. الطوبيقا أو الجدل من منطق أرسطو، الجزء الثاني، ترجمة أبي بشر متى بن يونس القناني، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1980.
3. أرسطو. أنولوطيقا الثانية أو البرهان من منطق أرسطو، الجزء الثالث، ترجمة أبي بشر متى بن يونس القناني، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.
4. ابن رشد. تلخيص منطق أرسطو، المجلد الثاني، تحقيق جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
5. ابن سينا. منطق المشرقيين، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910.
6. ابن سينا. المدخل من الشفاء، تصدير طه حسين باشا، مرجعة إبراهيم مدكور، تحقيق الأب قنوتي- محمود الخضيرى-فؤاد الأهواني، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1952.
7. ابن سينا. منطق المشرقيين، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910.
8. ابن سينا. المدخل من الشفاء، تصدير طه حسين باشا، مرجعة إبراهيم مدكور، تحقيق الأب قنوتي- محمود الخضيرى-فؤاد الأهواني، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1952.
9. ابن رشد. تلخيص منطق أرسطو، المجلد الخامس، دراسة وتحقيق جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
10. عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971.
11. بدوي، عبد الرحمن. موسوعة الفلسفة الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.
12. بدوي، عبد الرحمن. خريف الفكر اليوناني، دار القلم بيروت، الطبعة الرابعة، 1970.
13. بدوي، عبد الرحمن. المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثانية، القاهرة، 1963.
14. بدوي، عبد الرحمن. المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثانية، القاهرة، 1963.
15. بران، جان. أرسطو واللقيون، ترجمة جورج أبو كسم، الأبدية للنشر، دمشق، 1994.
16. ريشر، نيقولا. تطورات المنطق العربي، الجزء الأول، ترجمة ودراسة وتعليق محمد مهران، دار قباء، القاهرة، طبعة ثانية، 2006.
17. الزركشي. البحر المحيط في أصول الفقه، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، 1992.
18. الساوي، عمر بن سهلان. البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993.
19. الطوسي، نصير الدين. شرح الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1983.
20. الغزالي، أبو حامد. المستصفى من علم الأصول، الجزء الأول، دراسة وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

21. الفارابي، أبو نصر. كتاب إيساغوجي ضمن المنطق عند الفارابي، المجلد الأول، تحقيق رفيع العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.
22. الفارابي، أبو نصر. كتاب التوطئة ضمن المنطق عند الفارابي، المجلد الأول، تحقيق رفيع العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.
23. ماكوفسكي، ألكسندر. تاريخ علم المنطق، ترجمة: نديم علاء الدين وإبراهيم فتحي، دار الفارابي، بيروت، طبعة أولى، 1987.
24. محمود، يوسف. المنطق الصوري التصورات والتصديقات، دار الحكمة الدوحة، الطبعة الأولى، 1994.
25. مهران، محمد. المدخل إلى المنطق الصوري، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 2012.
26. محمود، زكي نجيب. المنطق الوضعي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981.
27. محمود، أحمد ولد محمد. المنطق وأصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.
28. محمد العبد، عبد اللطيف. التفكير المنطقي، دار العلوم، القاهرة، ص42.
29. نظمي سالم، محمد عزيز. تاريخ المنطق عند العرب، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983.
30. النشار، علي سامي. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.